الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها

٤,١: تمهيد:

هدف البحث الحالي إلى محاولة تحديد مدى كفاية النصوص القانونية للمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، وذلك من خلال طرح العديد من التساؤلات الساعية من أجل تحقيق أهدافه؛ إلى جانب وضع تصور قانوني توعوي مقترح بغية نشر الثقافة القانونية المتعلقة بقانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بين أفراد المجتمع العماني؛ وذلك من أجل رفع درجة الوعي بين أفراده، وخاصة الآباء والأمهات من أجل توعية أبنائهم بخطورة العبث بممتلكات الآخرين، وما قد يترتب على ذلك من تبعات مالية.

٤,٢: عرض البيانات وتحليلها:

قام الباحث بتطبيق المنهج التجريبي على عينة من طلبة كلية القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ حيث تم اختيار عينة عشوائية متساوية تكونت من (١٦) طالباً وطالبة؛ من طلبة كلية القانون، وقد تم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، وتم تطبيق اختبار قبلي من إعداد الباحث على المجموعتين؛ أعقب ذلك تقديم البرنامج التدريبي في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان للمجموعة التجريبية تلاه اختبار بعدي للمجموعتين.

بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج التدريبي، وتصحيح الاختبار قام الباحث بإدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (Spss)؛ وذلك بهدف الإجابة على أسئلة البحث بطريقة علمية باستخدام الأساليب

الإحصائية التي تتناسب مع أسئلة البحث وأهدافه؛ من أجل الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية مقبولة، ومن ثم استخلاص التصور المقترح، والتوصيات التي يمكن أن يحققها البحث الحالي في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز.

٤,٢,١: تحليل البيانات الخاصة بالمعلومات الديمغرافية لعينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من طلبة القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨م. فقد تم اختيار عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الأصلي من جميع السنوات الدراسية بواقع طالب وطالبة من كل سنة دراسية للعينة الضابطة، ومثلها للعينة التجريبية؛ حيث بلغ المجموع الكلي لأفراد العينتين التجريبية والضابطة (١٦) طالباً وطالبة؛ بواقع (٨) طلبة في المجموعة الضابطة، و(٨) طلبة في المجموعة التجريبية، ويمثل الجدول (٤،١) التحليل الوصفي للمعلومات الأساسية لأفراد العينتين التجريبية والضابطة للطلبة المشاركين في البحث:

جدول ١، ٤: التحليل الوصفي للمعلومات الأساسية لأفراد العينتين التجريبية والضابطة للطلبة المشاركين في البحث

المعلومات الأساسية		عدد أفراد العينتين التجريبية والضابطة		النسبة المئوية	
		الضابطة	التجريبية	الضابطة	التجريبية
النوع الاجتماعي	ذكر	٤	٤	%٥٠	%٥٠
	أنثى	٤	٤	%٥٠	%٥٠
السنة الدراسية	الأولى	٢	٢	%٥٠	%٥٠
	الثانية	٢	٢	%٥٠	%٥٠
	الثالثة	٢	٢	%٥٠	%٥٠
	الرابعة	٢	٢	%٥٠	%٥٠

٤,٢,٢: عرض نتائج البحث:

٤,٢,٢,١: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

كان نص السؤال الأول: هل توجد فروق جوهرية بين الإضرار، والخطأ، والتعدي؛ من النواحي اللغوية، والقانونية، والشرعية عند استعمالها في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز؟

تمت الإجابة عن السؤال الأول من خلال الإطار النظري، وذلك باستعراض التعريفات المختلفة للمفردات الثلاث المستخدمة في بعض القوانين الحديثة وهي (الإضرار، الخطأ، والتعدي)؛ فقد تم تعريفها من النواحي اللغوية والشرعية والقانونية، وخلص الباحث إلى أن المفردات الثلاث يمكن استخدامها في مجال المسؤولية التقصيرية، وذلك لعدم وجود فوارق جوهرية فيما بينها – بصورة عامة–؛ وعليه يمكن استخدام أياً منها لتؤدي ذات المعنى.

فالمسؤولية التقصيرية تنشأ نتيجة الإخلال بالتزام قانوني عام وهو (الالتزام بعدم الإضرار بالغير) وأن هذا الالتزام بطبيعته التزام ببذل عناية بما يوجب على الشخص أن يتبع سلوك المتضرر في أموره محترز في تعامله مراعياً القوانين والأنظمة؛ بحيث لا يؤدي فعله إلى الإضرار بالآخرين؛ ذلك أن معيار التعدي (الفعل الضار): يعتبر الركن المادي في الخطأ هو التعدي أو الانحراف في السلوك، وأن التعدي يقابل الفعل الضار؛ أي الفعل الذي يؤدي إلى الضرر في ذاته، وهذا الفعل وحده يستوجب الضمان في الفقه الإسلامي، وقانون المعاملات المدنية العماني على حد سواء.

وبالتالي فيعتقد الباحث أن استعمال المفردات الثلاث تؤدي إلى ذات النتيجة، وإن كان – في الواقع العملي – لفظ الإضرار هو الأوضح عند استعماله في مجال المسؤولية التقصيرية وهذا ما انتهجه المشرِّع العماني في قانون المعاملات المدنية؛ وهو ذات اللفظ المستعمل في الفقه الإسلامي.

كما أن عبء الإثبات يقع على من يدعيه، وذلك وفقاً لما تقضي به القاعدة العامة من أن المدعي

هو المكلف بإثبات ما يدعيه " البينة على من ادعى " وإثبات "الضرر" أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع، ولا رقابة فيها للمحكمة العليا، أما تحديد الضرر، وبيان عناصره وموجباته وتكييفه؛ كلها تخضع لرقابة المحكمة العليا لأنها كلها من مسائل القانون التي يخضع فيها قاضي الموضوع للرقابة. ولا يكتفي من المدعي بإثبات الضرر الذي أصابه وخطأ المدعي عليه؛ بل عليه أن يثبت الضرر الذي يدعيه إنما هو ناشئ عن خطأ المدعى عليه مباشرة؛ أي أن يثبت العلاقة المباشرة بين الضرر والخطأ المسبب للضرر، وتلك هي العلاقة السببية.

كما تناول الباحث جزءاً من السؤال الأول من خلال البرنامج التدريبي الذي تم إعداده لأفراد العينة التجريبية من طلبة كلية القانون في جامعة صحار في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان ، وكذلك الاختبار المكون من (٥٠) سؤالاً، والذي تم قياس استجابة أفراد العينتين التجريبية والضابطة من خلاله؛ حيث أظهرت نتائج التحليل أن الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان تراوحت بين ٢١، و٣٢ درجة كلية، وبنسبة مئوية تراوحت بين (١٢,٥ %)، و(٦,٣ %)؛ ويعتقد الباحث أن تلك النتيجة تؤكد على أهمية تدريب طلبة القانون على المواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، كما أن تلك النتيجة تبرر أهمية البحث الحالي؛ ذلك أن المفردات الثلاث قد تم طرحها على أفراد العينتين التجريبية، والضابطة في الاختبار؛ حيث نص السؤال الثاني منه على" يمكن استعمال الإضرار، والخطأ، والتعدي من الناحية الفقهية؛ كمترادفات في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز"، وبلغت النسبة المئوية لاستجابة أفراد العينتين التجريبية والضابطة الصحيحة في الاختبار القبلي لذات السؤال (١٢,٥ %)، وهو ما يعني أن الطلبة لم يكونوا على معرفة قانونية بأن الألفاظ الثلاث يمكن استعمالها بصورة عامة لتؤدي ذات المعنى، ويوضح الجدول (٣) الدرجة

الكلية، والتكرارات، والنسب المئوية لأقل، وأعلى درجة لاستجابة أفراد عينتي البحث على جميع أسئلة الاختبار القبلي:

جدول ٢، ٤: الدرجة الكلية والتكرارات والنسب المئوية لأقل وأعلى درجة لاستجابة أفراد عينتي البحث على جميع أسئلة الاختبار القبلي

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
٢١	٢	% ١٢,٥
٢٢	٢	% ١٢,٥
٢٤	٢	% ١٢,٥
٢٣	٢	% ٦,٣
٢٥	١	% ٦,٣
٢٧	١	% ٦,٣
٢٨	١	% ٦,٣
٣١	١	% ٦,٣
٣٢	١	% ٦,٣
٣٣	١	% ٦,٣
٣٥	١	% ٦,٣
٣٧	١	% ٦,٣
المجموع	١٦	% ١٠٠

يلاحظ من الجدول (٤،٢) أن أعلى مجموع كلي لاستجابة أفراد عينتي البحث على جميع أسئلة الاختبار في التطبيق القبلي قد بلغت (٣٧) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية (٦,٣ %)، وأن اقل درجة قد بلغت (٢١) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية (١٢,٥ %).

كما تم تحليل استجابة أفراد العينتين التجريبية والضابطة من طلبة كلية القانون في الاختبار البعدي في مجال للمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ حيث تراوحت الدرجة الكلية بين ٢٠، و٤٩ درجة؛ ويلاحظ توزع درجات أفراد المجموعة الضابطة في الاختبار البعدي بين (٢٠)

درجة كأقل درجة، وبنسبة مئوية بلغت (١٨,٨ %)، و(٢٥) درجة كأعلى درجة، وبنسبة مئوية بلغت (٦,٣ %)، ويعتقد الباحث أن انخفاض درجة أفراد المجموعة الضابطة كنتيجة طبيعية لعدم معرفتهم بالمواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز؛ نتيجة لعدم مرورهم بخبرة معرفية سابقة في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز هذا من ناحية، ولعدم تعرضهم للبرنامج التدريبي الذي خضع له أفراد العينة التجريبية من ناحية أخرى.

وبالمقابل فإن درجة أفراد العينة التجريبية قد طرأ عليها تغيير عند المقارنة بين نتيجتي الاختبار القبلي، والبعدي؛ ويعتقد الباحث أن ذلك ربما يعود إلى الأثر الذي أحدثه البرنامج التدريبي على الجوانب المعرفية التي حصل عليها أفراد العينة التجريبية في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، ويمكن توضيح الدرجة الكلية، والتكرارات، والنسب المئوية لاستجابة أفراد عينتي البحث التجريبية والضابطة في الاختبار البعدي في الجدول (٤،٣)

جدول ٣، ٤: الدرجة الكلية، والتكرارات، والنسب المئوية لاستجابة أفراد عينتي البحث في الاختبار البعدي

نوع العينة	الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
الضابطة	٢٠	٣	% ١٨,٨
	٢١	١	% ٦,٣
	٢٣	١	% ٦,٣
	٢٤	٢	% ١٢,٥
	٢٥	١	% ٦,٣
التجريبية	٤٤	١	% ٦,٣
	٤٥	٢	% ١٢,٥
	٤٦	٢	% ١٢,٥
	٤٧	١	% ٦,٣
	٤٨	١	% ٦,٣
	٤٩	١	% ٦,٣

نوع العينة	الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
	المجموع	١٦	١٠٠ %

يلاحظ من الجدول جدول (٤،٣) أن الدرجة الكلية لأفراد العينة الضابطة قد تراوحت بين (٢٠) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (١٨،٨ %) كأقل درجة، و(٢٥) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (٦،٣ %) كأعلى درجة في الاختبار البعدي، وهي نتيجة طبيعة لأفراد هذه المجموعة لعدم مرورهم بخبرة معرفية سابقة في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز؛ إلى جانب عدم خضوعهم للبرنامج التدريبي.

وبالمقابل فيلاحظ في ذات الجدول أن افراد العينة التجريبية قد تراوحت درجاتهم بين (٤٤) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (٦،٣ %) كأقل درجة، و(٤٩) درجة من أصل (٥٠) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (٦،٣ %) كأعلى درجة في الاختبار البعدي، وهي نتيجة طبيعية لأفراد هذه المجموعة؛ حيث أنهم قد خضوا إلى البرنامج التدريبي في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز، وهذه النتيجة تؤكد حجم الأثر الذي أحدثه البرنامج على أفراد العينة التجريبية في الجوانب المعرفية القانونية في قانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية.

كما قام الباحث بتحليل الاستجابات الصحيحة لأفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبار القبلي؛ حيث أظهرت نتائج التحليل أن أعلى استجابة للطلبة على اختبار المسؤولية التقصيرية كانت في السؤال رقم (٣٨) والذي ينص على " المسؤولية العقدية في القانون لا تعني ضمان العقد في الفقه الإسلامي"، وحصل على نسبة (٨٧،٥ %)، ويعتقد الباحث أن ذلك ربما يعود إلى أن الخلفية المعرفية للمفحوصين من خلال دراستهم لمناهج التربية الإسلامية في مختلف الصفوف، والمراحل الدراسية ما قبل المرحلة الجامعية؛ قد أثرت إيجاباً على استجابتهم لهذا السؤال؛ وحصلت الأسئلة ٨، ١٥، ٤٤، ٤٨ على

نسبة مئوية مقدارها (٨١ %). كما حصلت الأسئلة ٣، ٤، ٧، ٩، ٢٣، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٥٠ على نسبة مئوية مقدارها (٧٥,٥ %).

وبالمقابل فقد كانت أقل استجابة لأفراد العينتين التجريبية والضابطة في السؤال رقم (٢)، والذي ينص على " يمكن استعمال الإضرار، والخطأ، والتعدي من الناحية الفقهية؛ كمترادفات في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز" وبنسبة مئوية مقدارها (١٢,٥ %)، والسؤال رقم (٢٢)، والذي ينص على "يجوز مساءلة الطفل الذي يبلغ الخامسة من عمره تقصيرياً"، وبنسبة مئوية مقدارها (١٢,٥ %)، والسؤال رقم (٤٩)، والذي ينص على " إذا كان الإضرار بالمباشرة لزم التعويض وإن لم يتعد، وإن كان بالتسبب فيشترط التعدي"، وبنسبة مئوية مقدارها (٦,٢٥ %)، من بين أسئلة الاختبار والبالغ عددها (٥٠) سؤالاً، والمتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، ويعتقد الباحث أن ذلك الانخفاض ربما يعود إلى أن المواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز غير مفهومة بصورة جلية لطالب القانون، وهو ما يبرز أهمية هذا البحث من الناحية الإجرائية؛ إذ يحث القائمين على برامج إعداد طلبة القانون؛ إفراد المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بوحدة مستقلة تدرس جنباً إلى جنب مع بقية المساقات القانونية؛ حتى يتمكن الخريج من الإلمام بصورة كافية من المعرفة القانونية في كيفية تطبيق نصوص المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بصورة صحيحة.

كما أن السؤالين رقما (٢٢)، و(٤٩) يتحدثان عن المادة (١٧٦) والمتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ إذ تنص المادة – سالفة الذكر– على فقرتين هما "كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو كان غير مميز بالتعويض"، و" إذا كان الإضرار بالمباشرة لزم التعويض وإن لم يتعدى، وإذا كان بالتسبب فيشترط التعدي". ويمكن توضيح عدد الاستجابات، والنسب المئوية لجميع

أسئلة الاختبار، والبالغ عددها (٥٠) سؤالاً، والمتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان من خلال الجدول (٤،٤).

جدول ٤،٤: عدد الاستجابات، والنسب المئوية لجميع أسئلة الاختبار في التطبيق القبلي لأفراد العينتين التجريبية والضابطة في اختبار المسؤولية التقصيرية لعديم التميز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان

م	السؤال	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
١	٣٨	١٤	٨٧,٥ %
٢	٨	١٣	٨١ %
٣	١٥	١٣	٨١ %
٤	٤٤	١٣	٨١ %
٥	٤٨	١٣	٨١ %
٦	٣	١٢	٧٥ %
٧	٤	١٢	٧٥ %
٨	٧	١٢	٧٥ %
٩	٩	١٢	٧٥ %
١٠	٢٣	١٢	٧٥ %
١١	٢٧	١٢	٧٥ %
١٢	٣٣	١٢	٧٥ %
١٣	٣٦	١٢	٧٥ %
١٤	٤٠	١٢	٧٥ %
١٥	٤١	١٢	٧٥ %
١٦	٥٠	١٢	٧٥ %
١٧	١	١١	٦٨,٨ %
١٨	٦	١١	٦٨,٨ %
١٩	١٢	١١	٦٨,٨ %
٢٠	١٨	١١	٦٨,٨ %
٢١	١٩	١١	٦٨,٨ %

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

م	السؤال	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
٢٢	٢٠	١١	% ٦٨,٨
٢٣	٢٥	١١	% ٦٨,٨
٢٤	٢٨	١١	% ٦٨,٨
٢٥	٣٠	١١	% ٦٨,٨
٢٦	٣٢	١١	% ٦٨,٨
٢٧	٣٤	١١	% ٦٨,٨
٢٨	٣٧	١١	% ٦٨,٨
٢٩	٣٩	١١	% ٦٨,٨
٣٠	٤٥	١١	% ٦٨,٨
٣١	٥	١٠	% ٦٢,٥
٣٢	١٣	١٠	% ٦٢,٥
٣٣	١١	١٠	% ٦٢,٥
٣٤	١٤	١٠	% ٦٢,٥
٣٥	١٦	١٠	% ٦٢,٥
٣٦	١٧	١٠	% ٦٢,٥
٣٧	٢١	١٠	% ٦٢,٥
٣٨	٤٢	١٠	% ٦٢,٥
٣٩	٤٦	١٠	% ٦٢,٥
٤٠	٤٧	١٠	% ٦٢,٥
٤١	١٠	٩	% ٥٦,٣
٤٢	٢٤	٩	% ٥٦,٣
٤٣	٢٦	٩	% ٥٦,٣
٤٤	٣١	٩	% ٥٦,٣
٤٥	٢٩	٩	% ٥٦,٣
٤٦	٣٥	٩	% ٥٦,٣
٤٧	٤٣	٩	% ٥٦,٣
٤٨	٢	٢	% ١٢,٥

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

م	السؤال	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
٤٩	٢٢	٢	% ١٢,٥
٥٠	٤٩	١	% ٦,٢٥

٤،٢،٢،٢: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: ما درجة التباين بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في ركني الفعل الضار (الخطأ)، والضرر؟

وللإجابة على السؤال الثاني قام الباحث باستخلاص الفروق الإحصائية بين استجابتي أفراد عينة البحث الضابطة والتجريبية لفقرات الاختبار في المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ حيث تضمنت أسئلة الاختبار على أسئلة تتعلق بركنين من أركان المسؤولية التقصيرية هما الفعل الضار (الخطأ)، والضرر باتباع اختبار (ت). وقبل إجراء الاختبار ت Independent T (Test) تم التحقق من الافتراضات العامة للاختبار وهي:

١-أن يكون مستوى قياس المتغير التابع كمياً: وتم تحقيق هذا الشرط؛ حيث تمثل درجات الاختبارين القبلي والبعدي المتغير التابع وهي متغيرات كمية.

٢-أن يكون المتغير المستقل متغيراً تصنيفياً ذا مستويين: حيث تم تحقيق هذا الشرط وذلك من خلال تقسيم أفراد عينة البحث إلى مجموعتين؛ إحداهما تمثل المجموعة الضابطة، والأخرى تمثل المجموعة التجريبية.

٣-المعاينة العشوائية واستقلالية المجموعات: وتم تحقيق هذا الشرط، وذلك من خلال اختيار عينة عشوائية من طلبة كلية القانون في جامعة صحار من النوعين الاجتماعيين؛ الذكور والإناث من مختلف السنوات الدراسية بعددٍ متساوٍ؛ حيث بلغ عدد أفراد المجموعتين (١٦) طالباً وطالبة. كما قام الباحث باستخلاص مربع كاي٢ للاستقلالية (Chi-Square Test of Independence)، وأظهرت النتائج قبول الفرضية

الصفرية بعدم وجود علاقة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية؛ حيث كانت قيمة مربع كاي (٠,١٤١) في الاختبار القبلي، و(٠,١٠٠) في الاختبار البعدي؛ لأن مستوى الناتج أعلى من (٠,٠٥) في كلا الاختبارين كما يوضحه الجدول (٤،٥):

جدول ٥، ٤: اختبار مربع كاي٢ (CHI-SQUARE OF INDENDENCE)

المحور	القيمة	درجة الحرية	قيمة الدلالة الافتراضية
الاختبار القبلي	١٦,٠٠	١١	٠,١٤١
الاختبار البعدي	١٦,٠٠	١٠	٠,١٠٠

٤-التوزيع الاعتدالي للمتغير التابع: قام الباحث بالتحقق من التوزيع الاعتدالي لدرجات أفراد عينتي البحث من طلبة كلية القانون في جامعة صحار في الاختباريين القبلي والبعدي؛ باستخلاص قيمة اختباري كولموجروف، وسميرنوف، وشابيرو، وويلك (Kolmogorov- Smirnov test and Shapiro- Wilk test)؛ حيث أظهرت النتائج أن درجات أفراد عينتي البحث للمجموعتين التجريبية والضابطة من طلبة كلية القانون في جامعة صحار تتبع المنحى والتوزيع الطبيعي؛ فكانت نتيجة اختبار كولموجروف وسميرنوف (Kolmogorov- Smirnov test) في المجوعتين التجريبية والضابطة خلال الاختباريين القبلي والبعدي تساوي (٠,٢٠٠) وهي أعلى من مستوى قيمة الدلالة (٠,٠٥)، وبالتالي يعتبر التوزيع طبيعياً. بينما أظهرت نتائج اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro- Wilk test) اختلافاً طفيفاً في النتائج؛ حيث ظهرت نتيجة العينة الضابطة في الاختبار البعدي (٠,٠٣) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥). أما نتائج المجموعة التجريبية فكانت أعلى من قيمة مستوى الدلالة في الاختبارين كما يوضحهما الجدول (٤٤٦) التالي:

جدول ٦، ٤: التوزيع الاعتدالي للمتغير التابع في الاختبارين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة

الاختبار		اختبار كولموجروف وسميرنوف			اختبار شابيرو، وويلك		
		الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
القبلي	الضابطة	٠,١٩٣	٨	٠,٢٠٠	٠,٩٢٠	٨	٠,٤٢٨
	التجريبية	٠,١٥٩	٨	٠,٢٠٠	٠,٩٥٢	٨	٠,٧٣١
البعدي	الضابطة	٠,٢١٩	٨	٠,٢٠٠	٠,٨٤٤	٨	٠,٠٨٢
	التجريبية	٠,١٨٥	٨	٠,٢٠٠	٩,٩٥٩	٨	٠,٨٠١

٥-تجانس التباين: قام الباحث باختبار تجانس وتماثل تشتت درجات المجموعات لكل من الاختبارين القبلي والبعدي للمجموعتين الضابطة والتجريبية، وتمت صياغة الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتائج استجابة الطلبة على اختبار المسؤولية التقصيرية والبرنامج التدريبي الذي تم تدريب طلبة المجوعة التجريبية عليه.

استخدم الباحث اختبار ليفين (Levene's Test) لاختبار تجانس التباين، حيث أظهرت النتائج عدم تساوي الفروق بين المجوعتين الضابطة والتجريبية في الاختبار القبلي والبعدي؛ حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥) كما يوضحها جدول (٤،٧):

جدول ٧، ٤: اختبار ليفين (LEVEN'S TEST) للعينات المستقلة في الاختبارين القبلي والبعدي

نوع الاختبار	اختبار ليفين لتساوي الفروق لمجوعتين مستقلتين	
	ف	مستوى الدلالة
الاختبار القبلي	٤,٥	٠,٠٥٢
الاختبار البعدي	٢,٠٩٢	٠,١٧٠

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وبناءً على ما سبق فإن الباحث يقبل الفرض الصفري، والذي ينص على وجود تجانس تبايني بين المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبار البعدي؛ حيث أوضح الجدول (٤،٧) بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (Levene's Test) لتساوي التباينات للمجوعتين أكبر من (٠,٠٥). وبعد التحقق من فرضيات اختبار ت قام الباحث باستخلاص نتائج الاختبارين القبلي والبعدي كما هي موضحة في الجدول (٤،٨) :

جدول ٤،٨: نتائج اختبار ت (INDEPENDENCE T-TEST) للاختبار القبلي

المجموعة	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة
المجموعة الضابطة	٨	٢٢,٧٥	١,٤٨	٧,٠٧٤-	٠,٠٠
المجموعة التجريبية	٨	٣٢,٢٥٠	٣,٤٩٤		

بينما يشير الجدول (٤،٩) إلى نتائج الاختبار البعدي:

جدول ٤،٩: نتائج اختبار ت (INDEPENDENCE T-TEST) للاختبار البعدي

نوع المجموعة	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة
الضابطة	٨	٢٢,١٢٥	٢,١٠٠	٢٥,٤٣-	٠,٠٠
التجريبية	٨	٤٦,٢٥	١,٦٦٩		

بالنظر إلى الجدولين (٤،٨ و ٤،٩) السابقين يلاحظ أن نتائج اختبار ت (Independent T-test) في الاختبار القبلي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية كما ورد في الجدول (٩).

كما أظهرت نتائج اختبار ت (Independent T-test) في الاختبار البعدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية أيضا كما أوضحها الجدول (٤،٩). وهنا يستنتج الباحث عدم وجود تباين بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان في مجال المسؤولية التقصيرية

لعديم التمييز في ركني الفعل الضار (الخطأ)، والضرر وذلك من خلال مواد قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ والتي اعتمد عليها الباحث في صياغة أسئلة اختبار المسؤولية التقصيرية، وفقرات البرنامج التدريبي؛ فقد أوضح البرنامج التدريبي أن قانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان مستقى من الشريعة الإسلامية، وذلك عند المقارنة بين النصوص القانونية الواردة في مجال المسؤولية التقصيرية، والقواعد الشرعية التي تتحدث عن الضمان في الفقه الإسلامي.

ويعتقد الباحث أن تلك النتيجة التي أكدت على عدم وجود تباين بين الشريعة الإسلامية وقانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في ركني الفعل الضار (الخطأ)، والضرر وذلك من خلال مواد قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان؛ ربما تعود إلى استيعاب الطلبة لأركان المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز، وكذلك استيعابهم لفكرة الضمان في الفقه الإسلامي من خلال جلسات البرنامج التدريبي الذي تعرضوا له.

يُعَرَّف ابن فارس (١٩٧٩، ٦٠٣/٦)، مادة "ضمن" الضمان من الناحية اللغوية بأن الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمنت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه إذا ضمنه استوعب ذمته.

فأصل مادة الضمان تعود إلى ما ذكره ابن فارس، وتتفرع إلى معانٍ منها:

الالتزام، كما تقول: ضمنت المال إذا التزمته، ومنها: الكفالة بالشيء، وعلى الشيء، ومنها التغريم، كما تقول: ضمنته الشيء تضميناً إذا غرمته، فالتزمه.

وفي اصطلاح الفقهاء يطلق الضمان على المعاني التالية:

-عند جمهور الفقهاء، كفالة النفس ولهذا يعنون للكفالة بالضمان.

- ضمان المال والتزامه بعقد، وبغير عقد.

- ويطلق أيضاً على وضع اليد على المال بحق أو بغير حق.

- ويطلق على غرامة المتلفات، والغصوب، والعيوب.

- وعلى ما أوجبه الشارع بسبب الاعتداءات كالكفارات ونحوها.

ويعتقد الباحث أن تلك التعريفات تؤدي إلى ذات المعنى وهو ضمان ما أتلفه غير المميز، وتعويض المضرور عما لحقه من أضرار؛ وهي ذات المعاني التي قصدها المشرع العماني في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز.

٤,٢,٢,٣: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:

والذي ينص على: "هل توجد فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينتين التجريبية والضابطة في متغيرات (النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر)، ومتغيرات (الفعل الضار، والضرر) كما وردت في الاختباريين القبلي والبعدي) في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بسلطنة عمان؟

وللإجابة عن السؤال الثالث اتبع الباحث أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وذلك لدراسة العلاقة بين تأثير البرنامج التدريبي الذي تم تقديمه لطلبة المجموعة التجريبية قبل الاختبار البعدي، وتأثير متغيرات النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر من جهة؛ ونتائج الاختبار البعدي لكلا المجموعتين الضابطة والتجريبية، والمتضمن متغيرات الفعل الضار والضرر من جهة أخرى. ولجأ الباحث إلى تحليل الانحدار المتعدد الخطي بسبب الخاصية التي يتمتع بها هذا الأسلوب الإحصائي، وهي تقدير العلاقة بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى وهي المتغيرات المستقلة. وفي هذه الحالة فإن الهدف من ذلك هو الوصول إلى معادلة شبيهة بالمعادلة التالية:

ص= ث+أ×س١+أ×س٢+أ×س٣+أ×س٤؛ حيث ص هي المتغير محل البحث، وس١، وس٢، وس٣، وس٤؛ هي المتغيرات أو العوامل المؤثرة في المتغير ص (https://samehar.wordpress.com).

وبناءً على ما سبق؛ فقد تم اختيار تحليل الانحدار المتعدد الخطي التسلسلي وذلك للتحكم في أثر كل من متغيرات النوع الاجتماعي والسنة الدراسية والعمر على المتغير التابع وذلك لاستخلاص النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل الرئيس (البرنامج التدريبي). ومن أهم فرضيات تحليل الانحدار الخطي المتعدد هي اختبار مدى ملاءمة البيانات التي تستخدم في إجراء التحليل الكمي من خلال الاتساق الداخلي للأداة المستخدمة وصلاحيتها. كما تم التحقق من توزيع البيانات اعتدالياً، وأخيراً التحقق من تعدد المتغيرات. وللتحقق من الفرضيات السابقة تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لفحص الاتساق الداخلي للبيانات، وثباتها؛ حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (٠,٩٤٨)، وتراوح معامل الثبات لفقرات الاختبار بين (٠,٩٤٥)، و(٠,٩٤٧)، وهي نسب ثبات عالية، وبالتالي فهي تعتبر دليلاً على ملاءمة البيانات لإجراءات التحليل الكمي في تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وللتحقق من الفرضية الثانية وهي توزيع البيانات وفق التوزيع الطبيعي؛ فقد تم استخراج معاملي الالتواء، والتفلطح للبيانات. كما تم الاعتماد على نتائج اختباري كولموجروف، وسيمرنوف، واختبار وشابيرو-وويلك؛ في السؤال الثاني، كما تم استخراج معامل الالتواء (Skewness)، ويعني درجة عدم التماثل أو الانحراف عن التماثل؛ فإذا كان منحنى التوزيع له طرف على يمين مركز التوزيع أطول من الطرف الأيسر؛ فإن هذا النوع من التوزيع يسمى بالتوزيع الملتوي إلى اليمين؛ أو أن له التواءً موجباً، وإذا حدث العكس يقال إن التوزيع ملتو إلى اليسار أو أنه سالب الالتواء. وأيضا استخلاص معامل التفلطح (Kurtosis) والذي يقيس درجة ارتفاع التوزيع والذي عادة ما ينسب إلى التوزيع الاعتدالي، فإذا كان للتوزيع قمة مرتفعة (أكبر من التوزيع الاعتدالي) يقال أنه مدبباً (Leptokurtic)، وإذا كان التوزيع ذو قمة مسطحة يقال أنه

مفلطحاً (Platykurtic)، وإذا كانت قمة التوزيع متوسطة (ليست مدببة وليست مفلطحة) يسمى متوسط التفلطح (Mesokurtic) http://statistics.ahlamontada.com/t44-topic. وأظهرت نتائج التحقق من فرض التوزيع الطبيعي للبيانات أن معامل الالتواء في الاختبار القبلي كان (٠,٤١٣)، ومعامل التفلطح يساوي (-١,٣٨٨)؛ بينما كان معامل الالتواء في الاختبار البعدي (-٠,٠١٥)، ومعامل التفلطح يساوي (-٢,١٩٠)، ويُستنتج من ذلك أن درجات الاختبارين القبلي والبعدي يتوزعان توزيعاً طبيعياً، حيث يشير خبراء علم الإحصاء إلى أن درجة الالتواء والتفلطح الاعتدالية تتراوح ما بين (-٣ و +٣) أي بين مساحة محددة للاختبار، وبالتالي فإن البيانات المستخلصة من تحليل بيانات أداة البحث موزعة توزيعا اعتدالياً.

وللتحقق من تعدد المتغيرات استخدم الباحث اختبار (**Mahalanobis**)، وكانت قيمته (٢,٠٧٦)، واختبار (**Cook's**)، والتي ظهرت درجته (٠,٠٠٠)، ويستنتج الباحث من القيم السابقة أن بيانات المتغيرات المستقلة تتبع المستوى الرتبي أو المسافة، وأن درجات المتغير التابع (المحك) هي درجات متصلة أو في مستوى المسافة، وتم توضيح طريقة التحقق من فروض تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق الخطوات التالية:

٤،٢،٢،٣،١: اختبار التعدد الخطي (عدم وجود ارتباط عالٍ بين العوامل):

يوصي خبراء التحليل الإحصائي بأهمية التأكد من عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة أي عدم وجود ارتباط عالٍ بين العوامل الممثلة للمتغيرات المستقلة باستخدام اختباري تضخم التباين Variance (Inflation Factory-VIF)، والتباين المسموح (Tolerance). ويعد معيار تضخم التباين هو عدم تجاوز القيمة (١٠) في حين أن معيار التباين المسموح أن يكون أكبر من (٠,١٠). وتشير نتائج الجدول (٤،١٠) أن نسبة التباين المسموح للمتغيرات تقع بين (٠,١٨٩ و٠,٩٧٨) > ٠,١٠، وأن لكل نسبة تضخم التباين لكل متغير تقع بين (١,٠٢١ و ٥,٥١٣) < ١٠؛ وهنا تحققت فرضية عدم وجود ارتباطٍ عالٍ بين عوامل كل متغير مستقل وباستقلالية كل متغير مستقل عن المتغيرات المستقلة الأخرى.

جدول ١٠، ٤: اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح TOLERANCE & VIF

النموذج	المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	تضخم التباين VIF
النموذج الأول التحكم في متغيرات (النوع الاجتماعي، السنة الدراسية، العمر	النوع الاجتماعي	٠,٨٣٦	١,١٩٧
	السنة الدراسية	٠,١٩٢	٥,١٩٧
	العمر	٠,١٨٥	٥,٣٩٣
النموذج الثاني المتغيرات المتحكم بها النوع الاجتماعي، السنة الدراسية، العمر) والمتغير المؤثر (البرنامج التدريبي)	النوع الاجتماعي	٠,٨٣٣	١,٢٠١
	السنة الدراسية	٠,١٨٩	٥,٢٩٠
	العمر	٠,١٨١	٥,٥١٣
	البرنامج التدريبي	٠,٩٧٨	١,٠٢٢

٤,٢,٢,٣,٢ : التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

تشير الفرضية الثانية إلى أهمية التأكد من أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك من خلال استخلاص معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis). حيث أشارت نتائج الجدول (٤،١١) إلى أن معامل الالتواء لجميع متغيرات البحث المستقلة، والمتغير التابع تراوح بين (-٦٦, ١إلى ٠,١٤٩)، وأن معامل التفلطح للمتغيرات السابقة تراوح ما بين (-٢,٣٠٨) إلى(-٠,٩٥٧). ويعد مؤشر التوزيع الطبيعي الاعتدالي للبيانات المعياري هو أن تقع البيانات بين (٣$^{+}$ و٢$^{-}$)، وهذا ما أظهرته نتائج اختبارات معاملي الالتواء والتفلطح لعينة البحث الحالي. لذا يؤكد الباحث بصحة البيانات وإمكانية استخدامها في عمليات الإحصاء الاستدلالية اللاحقة كما هو موضح في الجدول (١١) السابق.

٤,٢,٢,٣,٣: ثبات الاتساق الداخلي:

قام الباحث بالتأكد من ثبات البيانات الداخلة في العمليات التنبؤية بتأثير المتغير المستقل (البرنامج التدريبي) بالتحكم بالمتغيرات المستقلة (النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر) على المتغير التابع (الاختبار البعدي الذي يقيس المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز) باستخلاص معامل ألفا كرونباخ، وأظهرت نتائج التحليل – كما سبق ذكرها– بثبات البيانات وصلاحيتها لإجراء عمليات تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التسلسلي)؛ حيث ظهرت قيمة ألفا كرونباخ للمتغير المستقل التنبؤية (٠,٧١)، وأما قيمة ألفا كرونباخ لمتغير السنة الدراسية، والعمر، واللذان تم التحكم فيهما وبتأثيرهما مع متغير النوع الاجتماعي تراوحت بين (٠,٢١ و٠,٣٣)، ويعتقد الباحث أن سبب ضعف قيمة ألفا كرونباخ لهذين المتغيرين ربما يعود إلى صغر حجم عينة البحث، والتي تناسبت مع ظروف المنهج التجريبي، وكذلك فإن صغر حجم العينة يعود إلى صغر المجتمع الأصلي محل البحث؛ فقد بلغ حجم العينة (٥,٦٧ %)، وهي نسبة مقبولة علمياً، وتعتبر ممثلة للمجتمع الأصلي، وبالتالي يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها.

وبالمقابل فقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمتغير التابع (٠,٦٧) كما هو مبين في الجدول (٤،١١):

جدول ٤،١١: معامل الإلتواء والتفلطح وألفا كرونباخ

المتغير	الالتواء	التفلطح	ألفا كرونباخ
النوع الاجتماعي	٠,٠٠	٢,٣٠٨-	-
السنة الدراسية	٠,٠٠	١,٤١١-	٠,٢١
العمر	٠,١٤٩	٠,٩٥٧-	٠,٣٣
البرنامج التدريبي	٠,٠٠٠	٢,٣٠٨-	٠,٧١
الاختبار البعدي	١,٦٦-	٢,٠٥٧-	٠,٦٧

وتوضح الأشكال البيانية التالية التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

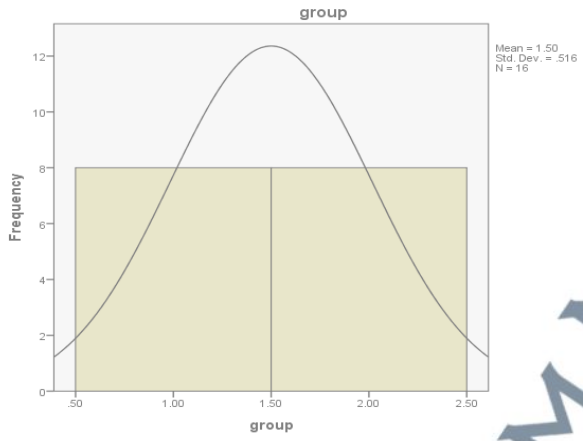

رسم بياني ٤٠١: التوزيع الطبيعي لمتغير المجموعة (التجريبية والضابطة)

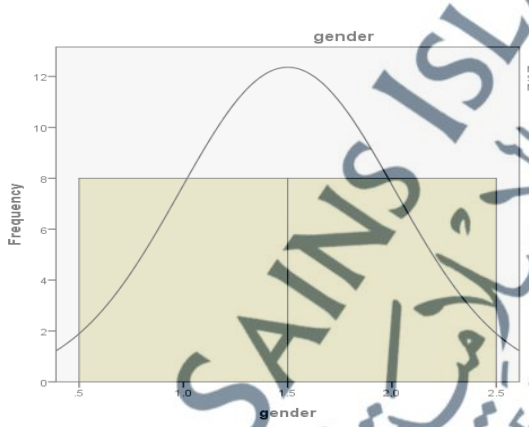

رسم بياني ٤٠٢: التوزيع الطبيعي لمتغير النوع الاجتماعي

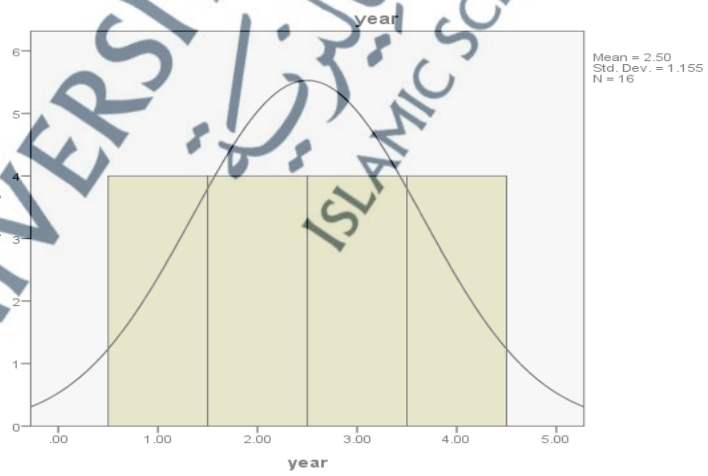

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

رسم بياني٣، ٤ : التوزيع الطبيعي لمتغير السنة الدراسية

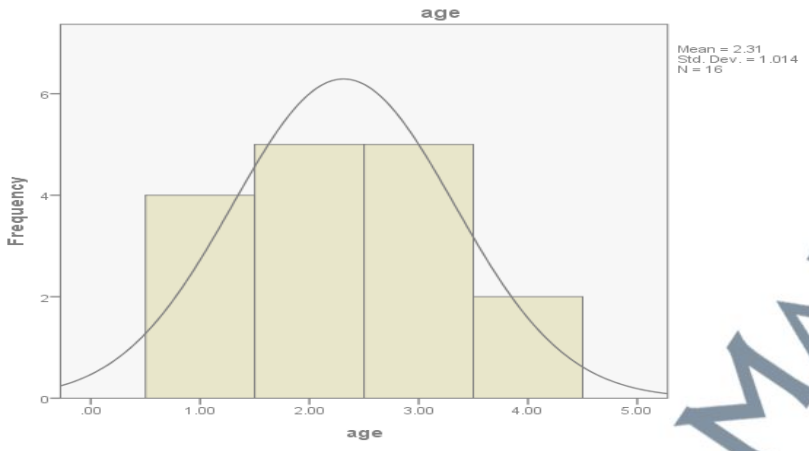

رسم بياني ٤، ٤ : التوزيع الطبيعي لمتغير العمر

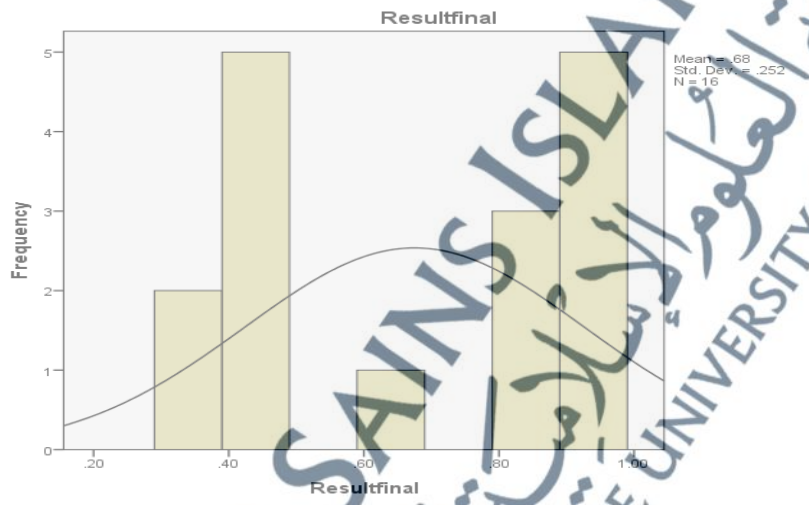

رسم بياني٥، ٤ : التوزيع الطبيعي لمتغير نتيجة الاختبار القبلي

٤،٢،٢،٣،٤ : مصفوفة الارتباط(Correlations) :

من أهم فروض تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن يكون هنالك ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن لا يكون هنالك ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، ولذلك قام الباحث بإجراء اختبار بيرسون (**Pearson Correlations**) لاستخلاص العلاقات بين المتغيرات كما يوضحها الجدول (١٣)؛ حيث أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع، والمتغيرات التابعة كانت قوية؛ حيث تساوي(٠,٩٥٥)، وكانت أعلى الروابط متمثلة في تأثير البرنامج التدريبي، وأن علاقة الارتباط بين النوع

الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر، والمتغير التابع كانت ضعيفة بسبب التحكم في تأثيرهما؛ حيث تراوحت الدرجة بين (٠,٠٣٧ – ٠,١٢١). كما أظهرت النتائج ضعف علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض فيما عدا علاقة العمر، والسنوات الدراسية كما يوضحها الجدول (٤،١٢):

جدول ٤، ١٢: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر والبرنامج التدريبي) والمتغير التابع (نتائج الاختبار البعدي) باستخدام معامل ارتباط بيرسون

CORRELATIONS

المتغيرات	الاختبار البعدي	النوع الاجتماعي	السنة الدراسية	العمر	البرنامج التدريبي
الاختبار البعدي	–	٠,١١٣	٠,٠٣٧	٠,١٢١	٠,٩٥٥
النوع الاجتماعي		–	٠,٠٠	٠,١٩١	٠,٠٠
السنة الدراسية			–	٠,٨٨٢	٠,٠٠
العمر				–	٠,٠٦٤
البرنامج التدريبي					–

٤,٢,٢,٣,٥: نتيجة الانحدار الخطي المتعدد:

اختار الباحث الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي للتعرف على نوع العلاقة بين متغير البحث المستقل (البرنامج التدريبي)، والتحكم في متغيرات النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر أثناء عملية ادخال البيانات في البرنامج الإحصائي (spss)، وذلك لتحديد نوع التغير في المتغير التابع المحكي (نتائج الاختبار البعدي)، ومن أهم شروط الانحدار الخطي المتعدد أن تكون العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع خطية باستخدام نتائج التحليل في اختبار (ANOVA) للتأكد من الفرضية الصفرية، واختبار معنوية النموذج الذي يمكن أن يُستخلص منه الحكم على معنوية معالم النموذج في جدول المعاملات. وبما أن

الباحث استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي سيظهر في جدول التحليل نموذجين؛ النموذج الأول يشير للمتغيرات المستقلة التي تم التحكم في أثرها وهي (النوع الاجتماعي والسنة الدراسية، والعمر). أما النموذج الثاني فيمثل المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع؛ حيث ظهرت نتيجة النموذج الأول بقبول الفرضية الصفرية، وعدم وجود تأثير لمتغيرات النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر؛ وذلك بسبب تحكم الباحث في عملية إدخالها في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت قيمة الفاء المحسوبة تساوي (٠,١٦١)، والنسبة الفائية تساوي (٠,٩٢١)، وهي قيمة أكبر من قيمة ألفا (٠,٠٥). كما كشفت نتائج تحليل النموذج الثاني معنوية الفاء النسبية، ورفض الفرضية الصفرية؛ لذا فقد اتبع الباحث الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير من المتغير المستقل (البرنامج التدريبي) على المتغير التابع (نتيجة الاختبار البعدي لطلبة كلية القانون في جامعة صحار)؛ حيث كانت قيمة الفاء الإحصائية (٩٠,٦٣)، والنسبة الفائية تساوي (٠,٠٠). وتتعاضد نتائج تحليل التباين مع نتائج جدول المعاملات لتوضيح أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً وتنبؤاً، بالتغير المستقل للمتغير التابع (المحك)، كما يوضح ذلك الجدول (٤،١٣):

جدول ١٣، ٤: تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الفاء الإحصائية	النسبة الفائية
النموذج الأول بالتحكم في تأثير المتغيرات (النوع والسنة والعمر)	الخطي	٠,٣٧	٣	٠,٠٩٢	٠,١٦١	٠,٩٢١
	الخطأ المعياري	٠,٩١٢	١٦	٠,٠٧٦		
	المجموع	٠,٩٤٩	١٥			
النموذج الثاني للمتغيرات المؤثرة على المتغير التابع (بالتحكم بكل من النوع والسنة والعمر)	الخطي	٠,٨٧٩	٤	٠,٢٢٠	٣٤,١٨٢	٠,٠٠
	الخطأ المعياري	٠,٠٧١	١١	٠,٠٠٦		
	المجموع	٠,٩٤٧	١٥			

٤,٢,٢,٣,٦: تحديد نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع:

اكتشف الباحث بأن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف جداً (النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر)، والمتغير التابع (نتيجة الاختبار البعدي) في النموذج الأول بنسبة (٠,١٩٧)، ويعتقد الباحث أن سبب هذا التأثير الضعيف في المتغير التابع ربما يعود إلى تحكم الباحث في تلك المتغيرات أثناء عملية التحليل عند اتباع أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي. بينما يوضح النموذج الثاني بأن متغير البرنامج التدريبي الذي تم تقديمه لطلبة المجموعة التجريبية من طلبة كلية القانون في جامعة صحار يفسر (٩٢,٦ %) من التغيير الواقع على المتغير التابع في عينة البحث. واستناداً إلى نتائج الارتباط التربيعي المعدل يتنبأ الباحث بتغيير في نتائج اختبار المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز عند تقديمه لطلبة كلية القانون في جامعة صحار مجتمع البحث بنسبة (٨٩,٨ %)، ويعزى ذلك إلى متغير البرنامج التدريبي الذي ضم مواداً قانونية في المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، والذي يوضح من بين فقراته أركان المسؤولية التقصيرية كما هو موضح في الجدول (٤،١٤)

جدول ١٤، ٤: معاملات الارتباط للنموذجين الأول والثاني (MODEL SUMMARY)

رقم النموذج	الارتباط	الارتباط التربيعي	الارتباط التربيعي المعدل
الأول	٠,١٩٧	٠,٠٣٩	-٠,٢٠٢
الثاني	٠,٩٦٢	٠,٩٢٦	٠,٨٩٨

٤,٢,٢,٣,٧: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي باستخدام جدول المعاملات Coefficients:

يختبر جدول المعاملات معنوية معالم النموذجين الأول والثاني؛ حيث أظهرت النتائج أكثر العوامل والمتغيرات تأثيراً للتنبؤ بالتغيير الواقع على المتغير التابع، وتعاضدت نتيجة تحليل المعاملات مع نتيجة تحليل التباين، ومصفوفة الارتباط بعدم تأثير متغيرات النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر على المحك؛

حيث كانت قيمة بيتا لمتغير النوع الاجتماعي تساوي (٠,٠٤٣)، والنسبة الفائية تساوي (٠,٨٩١). وكانت قيمة بيتا في متغير السنة الدراسية تساوي (-.٢٨٥) والنسبة الفائية (٠,٦٦٧)، وكذلك كانت قيمة بيتا في متغير العمر تساوي (٠,٣٦٤)، والنسبة الفائية (٠,٥٩٠)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية للنموذج الأول.

وعند تحليل بيانات النموذج الثاني كشف جدول المعاملات (Coefficient) بأن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (البرنامج التدريبي)، والمتغير المحكي (نتائج الاختبار البعدي)؛ حيث كانت قيمة بيتا (٠,٩٥٢) والنسبة الفائية ظهرت (٠,٠٠)، وهنا يؤكد الباحث على تأثر العينة التجريبية من طلبة كلية القانون في جامعة صحار بالمعلومات التي تقديمها لهم خلال البرنامج التدريبي حول المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان. ويوضح الجدول (١٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي باستخدام جدول المعاملات Coefficients:

جدول ٤،١٥: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التسلسلي باستخدام جدول المعاملات (COEFFICIENTS)

النموذج		معاملات غير مقننة		معاملات مقننة	تي	النسبة الفائية
		بي	الخطأ المعياري	بيتا		
النموذج الأول للمتغيرين المتحكم بإدخالهما	المحك	٠,٥٨٩	٠,٢٦٩		٢,١٩٣	٠,٠٤٩
	النوع	٠,٠٢١	٠,١٥١	٠,٠٤٣	٠,١٤٠	٠,٨٩١
	السنة	-٠,٠٦٣	٠,١٤١	-٢٨٥.	-٤٤١.	٠,٦٦٧
	العمر	٠,٠٩٠	٠,١٦٣	٠,٣٦٤	٠,٥٥٤	٠,٥٩٠
النموذج الثاني للمتغيرات المؤثرة على المتغير التابع (بالتحكم بكل من النوع	المحك	-٠,١٢٢	٠,١٠٠		-١,٢١٨	٠,٢٤٩
	النوع	٠,٠٥٢	٠,٠٤٤	٠,١٠٦	١,١٧٣	٠,٢٦٦
	السنة	٠,٠٠١	٠,٠٤١	٠,٠٠٤	٠,٠١٩	٠,٩٨٥
	العمر	٠,٠٠٩	٠,٠٤٨	٠,٠٣٧	٠,١٩٤	٠,٨٥٠

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

النموذج		معاملات غير مقننة		معاملات مقننة	تي	النسبة الفائية
		بي	الخطأ المعياري	بيتا		
الاجتماعي والعمر، والسنة الدراسية)	البرنامج التدريبي	٠,٤٦٤	٠,٠٤١	٠,٩٥٢	١١,٤٤٦	٠,٠٠

وللتحقق من حجم الأثر الذي أحدثه البرنامج التدريبي على نتائج الطلبة في الاختبار البعدي قام الباحث باتباع معادلة كوهين لحساب حجم الأثر التي تساوي: η^2 نسبة التباين الكلي في المتغير التابع والذي يمكن أن يرجع للمتغير المستقل $\eta^2 = \frac{t^2}{t^2+df}$ ؛ حيث df تمثل درجات الحرية، ت (t) لحساب الفروق بين المجموعتين؛ يلاحظ أن حجم الأثر بتحويل قيمة η^2 إلى قيمة d حسب المعادلة:

$d = \sqrt{\eta^2} \times ٢$

فيتحدد حجم الأثر كما في الجدول (٤،١٦) كما جاء في (Kiess, 1989 الوارد في قطيط، ٢٠٠٩):

جدول ٤،١٦: حجم الأثر للمتغير المستقل في البرنامج التدريبي

قيمة (٢,٠) = d	صغير
قيمة (٥,٠) = d	متوسط
قيمة (٨,٠) = d	كبير

ثم قام الباحث بإدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (spss)، واستخلاص نتيجة معادلة حجم الأثر وكانت النتيجة كما يوضحها الجدول (٤،١٧):

جدول ١٧، ٤: التدابير الجمعية لنتيجة معادلة حجم الأثر

المجموعة	إيتا	إيتا تربيع
الاختبار البعدي	٠,٩٥٥	٠,٩١١

وتشير نتائج جدول (٤،١٧) والمتعلق بالتدابير الجمعية لنتيجة معادلة حجم الأثر إلى وجود أثر كبير للبرنامج التدريبي على نتائج الطلبة في الاختبار البعدي؛ حيث كانت نسبة إيتا تربيع ٩١%، ويعتقد

الباحث أن ذلك ربما يعود إلى التأثير الإيجابي لنوعية المعرفة القانونية التي تلقاها أفراد العينة التجريبية عند خضوعهم لجلسات البرنامج التدريبي حول متغيرات الضرر والخطأ باعتبارهما من أركان المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون الإجراءات المدنية بسلطنة عمان.

٤،٣ الخلاصة:

تمت الإجابة على أسئلة البحث الثلاثة بصورة تحليلية من خلال استعراض الجداول الإحصائية التي تم التوصل إليها؛ إذ تم استعراض إجابة كل سؤال على حدة؛ ومن ثم تفسير ما يعنيه كل جدول وفقاً لرأي العينتين التجريبية والضابطة.

أما فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الرابع والذي ينص على " ما التصور المقترح حول التوعية المجتمعية بقانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز ليتواكب مع التغيرات المتسارعة في الحياة المدنية للأفراد بسلطنة عمان؟" فقد تمت الإجابة عليه في الفصل الخامس عند تناول التصور المقترح.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية